



ابراهيم ديبوب والسفير التركي



لجنة جماعية تضم السفير التركي وباراهيم ديبوب وشيخة البحر وصلاح الفليح والياسان كركوماز



البحر والياسان كركوماز مع امد رجال اعمال

أقام حفل استقبال خاصاً بمناسبة زيارة الوفد التجاري والاقتصادي لـ "الوطني"

السفير التركي يشيد بدور البنك الوطني في دعم علاقات التعاون المشترك بين بلاده والكويت

- استضافة البنك لندوة "فرص الاستثمار" سلطت الضوء على أبعاد التعاون الكويتي التركي
- شيخة البحر: الكويت متاهبة للانطلاق ببرامج وخطط طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي
- تركيز على الأهمية الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد التركي في ظل مؤشرات النمو المتوقعة



من اليمين صلاح الفليح وملازم الناهض وعصام الصقر والسفير التركي وفوزح بريشانتي

أقام السفير التركي في دولة الكويت طمحي دادا اولغلو حفل استقبال خاص بمناسبة زيارة الوفد التجاري والاقتصادي التركي بقيادة بنك الكويت الوطني وحضر حفل الاستقبال نخبة من كبار الشخصيات الرسمية وعدد من كبار مسؤولي البنك، وخلال الحفل مناقشة التطورات الأخيرة للاقتصادات الوطنية، وإسناد السفير التركي بالبنك الوطني والورع الهام الذي يلعبه في دعم علاقات التعاون المشترك بين تركيا والكويت.

وعملت استضافة بنك الكويت الوطني ندوة حول فرص الاستثمار في تركيا بالتعاون مع وكالة دعم وترويج الاستثمار (ISAPT)، عدة رسائل في أكثر من اتجاه، فهي أولاً سلطت الضوء على أهمية وإبعاد التعاون الكويتي التركي في وقت ما زال فيه مثل هذا التعاون في مراحله الأولى، ويحمل في طياته اتفاقاً كبيراً للنمو، حيث شكل هذا اللقاء فرصة للمستثمرين الكويتيين للإطلاع على البيئة الاستثمارية في تركيا والنظم الاقتصادية المعمول بها، كما أنه شكل مناسبة للتواصل مع الوكالة التابعة مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء في تركيا.

أما على المستوى الرسمي فقد أخذت العلاقات الثنائية منعطفاً جديداً في ضوء الزيارات الرسمية المتبادلة، حيث ينظر الاستغارة من تفعيل الاتفاقيات الواعدة بين البلدين وعندها 24 اتفاقية. وفي هذا السياق قالت المدير العام للخدمات المصرفية في بنك الكويت الوطني شيخة البحر: "إن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت وجمهورية تركيا تشهد نمواً متسارعاً، وتحتل بصورة واضحة في ضوء الزيارة التي قام بها الرئيس التركي غول إرلي في الكويت في ديسمبر الماضي والتي كانت أول زيارة من نوعها للرئيس التركي خلال السنوات الأثني عشر الماضية".

تري خلال السنوات الأثني عشر الماضية، إذ استطاع من خلال هذه الندوة أن يقدم نموذجاً غير تقليدي يهدف بقوة للرحلة الاقتصادية الجديدة المتوقعة في الكويت في ظل خطة التنمية الخمسية، والتي تضافرت

بمعاونهما المصرفية نائب الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني شيخة البحر، وتكمن أهمية هذا اللقاء في أنه قدم نموذجاً يحدد لشركات القطاع الخاص دوراً كبيراً في تنمية وتطوير موكباته للقطاعات الحكومية الجديدة.

العلاقات الثنائية

استحوذت العلاقات الاقتصادية الثنائية ووافق التعاون بين الكويت وتركيا على جزء مهم من النقاشات، وذلك استناداً إلى التجربة الطويلة للبلدين والدور الفعال للمزيد من شركات القطاع الخاص في تركيا، حيث تفرغ إحصائي الاستثمارات الكويتية في تركيا بما يزيد عن مليار دولار، وهي تنوعت على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث ينظر أن تستقطب تركيا المزيد من الاستثمارات الكويتية، وهذا بدوره يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي هذا السياق أوضحت المدير العام للخدمات المصرفية في بنك الكويت الوطني شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من جانبها، قالت شيخة البحر: "إن الكويت تفتق أمام مقترح طرح بعد سنوات من النمو والنشاط الطائفي، فهي تبدو معاهبة للانطلاق ببرامج ونظم طموحة تركزها كمرکز مالي وتجاري اقليمي، وعلى المستوى الاقليمي، وتتضمن الخطة الخمسية التي تبدأ اعتباراً من عام 2010 على مشاريع في قطاعات النفط والغاز وتصل قيمتها إلى 83 مليار دولار أميركي إضافة إلى مشاريع في قطاع الخدمات المدنية والبنية التحتية تزيد قيمتها عن 120 مليار دولار، ويمكن بالطبع للشركات التركية أن تستفيد من المشاركة في هذه المشاريع، ولعل أحد أهم أهداف اللقاءات اليوم يتمثل في تسهيل هذه المهمة".

من خلال توفير مجموعة علامات تجارية عالمية ضمن الفئة المتوسطة

"العملية للفنادق" توسع أنشطتها الفندقية إلى 8 وجهات في منطقة الشرق الأوسط والبحرين



السيد مبارك عبدالله الصباح

أصبحت جيبوا، فيما شهد قطاع السفر ضمن فئة رجال الأعمال هبوطاً بنسبة لا تقل عن 6 في المئة العام الماضي. وإضافة لهذا، يسجل قطاع السفر الداخلي في المنطقة انخفاصاً أيضاً وهو يشكل ما يزيد عن 70 في المئة من معدلات إنفاق السفر في دبي والبحرين مثلاً.

وتابع "مركز الشركة العمالية للفنادق" على إيداع مجموعة دولية متخصصة من الفنادق البارزة وقوية الأسعار والتي تتمتع بخصائص ومزايا على من العائلي الممتدة، ونحن نسعى إلى توفير الخدمة لقطاعات الأعمال والسائحة والزائرين في مواقع أساسية ضمن المدن والقطاعات المتخصصة والوجهات السياحية الرئيسية البارزة".

أعلنت الشركة العملية للفنادق التي تعد جزءاً من المجموعة العملية "القائمة" الكويتية، أن ثمانية وجهات رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ستكون جاهزة أكثر لتقديم الخدمات الفندقية للمسافرين والضيوف، وذلك من خلال توفير مجموعة إضافية من العلامات التجارية الفندقية العالمية ضمن الفئة المتوسطة بحلول العام 2012.

أكد السيد مبارك عبدالله المبارك الصباح، رئيس مجلس إدارة "الشركة العملية للفنادق"، أن تسعة فنادق جديدة ستضم في الفنادق الثلاثة العالمية لدى الشركة في المنطقة.

وأوضح أنه في العام 2010، ستقدم مجموعة شرق في دولة الكويت، والعاصمة البحرينية المنامة افتتاح فندقين تحت علامة "إيموجن" المتخصصة ضمن الفئة المتوسطة وذلك من خلال الفندق الجديد الذي يضم 100 غرفة في الكويت وبنرج السكني المخطط لتأوي 304 غرف في البحرين والواقع بمحاذاة بالقرب من منطقة السيف التجارية الناشئة بالأحساء وبنرج التسويقي، وهو يتجمل على أجنحة وشقق فندقية.

بالنسبة للأسواق العالمية الأخرى، فقد قامت الشركة العملية للفنادق بتطوير فندق "إيموجن" في مدينة ميلبورن الأسترالية، تم افتتاحه في العام 2007، وكذلك على القرب مودج توفيق عند إنشاء فندق "توبوفيل" جديد يضم 250 غرفة في مدينة بريسمان في أستراليا أيضاً (من المقرر افتتاحه في العام 2011).

وقال السيد مبارك أن فئة الفنادق الاقتصادية ستستفيد النمو الذي يشهده قطاع الضيافة الفندقية بنسبة 6 نقاط مئوية في الربع الثاني من العام الماضي والسفر والتي أظهرت أن القطر السياحي في منطقة الشرق الأوسط قد نما بنسبة 9 في المئة (في العام 2009) ضمن قفص سفر الأعمال والترفيه على حد سواء، فيما شهدت الأسواق الدولية معدلات

تشكل الدفعة الثالثة من الدعم المالي الرسمي المقرر

أبو ظبي: البنوك الاماراتية تستغني عن 20 مليار درهم مساعدات حكومية

المغسول له بئان الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، بأن تكون الوزارة الرائدة عالمياً في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والرفاهية. وأشار إلى الإمارات لا تزال تفرض ضريبة القيمة المضافة، وبورها قدمت نائب مدير إدارة تنمية الإيرادات عسرة السويدي عرضاً لإجراءات العمل الماضي وخطتها لعام 2010 و2011 وأوضحت السويدي أن الوزارة استطاعت العام الماضي تحقيق أهدافها الاستراتيجية بنسبة كبيرة، وصلت إلى 100 في المئة بالنسبة للأداء المالي 97، في المئة المؤشرات قياس الأداء التشغيلي، و99 في المئة لأشعة الوزارة ومبادراتها، و98 في المئة للتدريب والتطوير.

وأشار إلى أن الوزارة في خطة الاستراتيجية للأمين الخاري والمقبل 9 أهداف رئيسية، موزعة على 45 مبادرة، أعد لها 97 مؤشراً لقياس مدى نجاحها منوهاً ب6 مبادرات رئيسية تشكل أولوية للوزارة هذا العام، هي إعداد الميزانية الصخرية المتوسطة المدى لعامي 2011 - 2012، إنشاء سوق السندات الخزانة الاتحادية، تطبيق منهجية للتدقيق الداخلي في الوزارات، دراسة توحيد السياسات المالية لكافة الجهات الاتحادية، إطلاق الجيل الثاني من الدرهم الإلكتروني، تطوير التشريعات المالية وعلى رأسها قانون الإفلاس وقانون عمل البنوك.

ويصحب الفوري تحول وزارة المالية ومسؤولية وضع جميع السياسات المالية والتقنية الرابطة بالتنمية الاقتصادية في الدولة، وإعداد الموازنة العامة للاتحاد التي الأساس على التوالي، تعتمد الموازنة ومن دون غير لتأجيل المواطنين وأوجه إنفاقها في مسيرة التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى الدور الفعال في توفير وتنويع الإيرادات المالية، وتطبيق على طريق إصلاح الأنظمة، والتنسيق والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والقطاعات الإقليمية والعالمية في المجالات المالية والتقنية والاقتصادية، وعند انعقاد تجارب الأبحاث والدراسات التي تدخل والقطاعات جميع الاستثمار، مما يحقق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

أكد يونس الفوري مدير عام وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة أن اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة الكفاءة المالية للبنوك، لم تجد خلال اجتماعها الأخير ضرورة لصفحة الدفعة الثالثة من الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للبنوك العام الماضي لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية عليها، منوهاً وقال "لراقم بأن تراجع السيولة المتوفرة في البنوك يستدعي بالضرورة صرف الدفعة الثالثة المالية، والبالغة 20 مليار درهم، حسب أن لدى اللجنة معايير أخرى لتغير المالية الفعلية لذلك، وأكد أن الحكومة جاهزة لتقديم الدعم للبنوك إذا تطلب الأمر ذلك.

وكانت الحكومة الاتحادية وبنوعيات من زايد آل نهيان، الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، قدرت أتم بقيمة 70 مليار درهم في شهر أكتوبر 2008 لتدعيم السيولة في البنوك الوطنية، تم ضخ 20 مليار درهم منه على دفعتين، أضيفت إلى المليء الثاني من رسائل البنوك التي حصلت على الدعم، وقيمت 20 مليار درهم لدى وزارة المالية حتى الآن، ومنذ ذلك الوقت، بدأت السيولة المصرفية تتحسن بشكل تدريجي.

وقال الفوري على هامس الاحتفال السنوي لوزارة المالية الذي أقيم أمس الأول في أبوظبي، "إن العود الموقعة مع البنوك لتحويل الدعم الذي تلقته إلى المليء الثاني من رأس المال، وليس فور حصولها عليه، مشيراً إلى أن "الجمعيات العمومية للبنوك وافقت على جميع شروط هذه الشروط، وقررت بالتوقيع عليها وتحويل أموال الدعم إلى المليء الثاني من رأس المال، بالإضافة إلى دفع التزامات الشركة عليه لأشهر الثلاثة الأولى اللاحقة على تسليم الدعم". وأكد الفوري أن "البنوك في الإمارات تتمتع بالسيولة الكافية لمعالجة أية مصاعب مالية محتملة".

وأشرب مدير عام وزارة المالية عن ففاله بالراء المالي للصالح النهائي عام 2009 تشير إلى تحقيق الحكومة وفرة في وارداتها مقارنة بالعام الذي سبقه، إضافة إلى توفير الخدمة لقطاعات الأعمال والسائحة والزائرين في مواقع أساسية ضمن المدن والقطاعات المتخصصة والوجهات السياحية الرئيسية البارزة".

وأشار إلى أن الوزارة في خطة الاستراتيجية للأمين الخاري والمقبل 9 أهداف رئيسية، موزعة على 45 مبادرة، أعد لها 97 مؤشراً لقياس مدى نجاحها منوهاً ب6 مبادرات رئيسية تشكل أولوية للوزارة هذا العام، هي إعداد الميزانية الصخرية المتوسطة المدى لعامي 2011 - 2012، إنشاء سوق السندات الخزانة الاتحادية، تطبيق منهجية للتدقيق الداخلي في الوزارات، دراسة توحيد السياسات المالية لكافة الجهات الاتحادية، إطلاق الجيل الثاني من الدرهم الإلكتروني، تطوير التشريعات المالية وعلى رأسها قانون الإفلاس وقانون عمل البنوك.